



شكفت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الحسني و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صالح التقيبendi و حمود صالح التيسى وبمقابل شهادتين لشوكيس وحسين أبو الثمن العازونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

العميز / كريم حميد حسن / وكيله المختص جواد مالعود سلمان .
العميز عليه / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .

الإذن

ادعى وكيل المدعى (العميز) أمام محكمة النقض الإداري بأنه سبق ران أخيراً أن الخدمة في جهاز الشرطة بموجب الأمر المرقم (١٩٤٨) في ٢٠٠٨/٩/١ وباعتراض وظيفته بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٤ الا انه قد خرم من رواتبه للقرابة من ٢٠٠٧/٥/١ (وهو تاريخ إقصاء موكله من الخدمة في جهاز الشرطة) ولغاية ٢٠٠٩/٩/٣ . تظلم المدعى لدى المدعى عليه (إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٦) ولم يبيت بالظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام وكيل المدعى دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/١/١ ونتيجة للبراعة الفعلية القافية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ وبعد ا逞يارة (٢٠٠٩/٦/١) الحكم برد الدعوى خلافاً لكون المدعى نفسها خارج المدة القانونية . طعن العميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالائننة التمييزية الموزعة ٢٠٠٩/٨/٢٦ طالباً تقضيه للأسباب المبينة فيها .
أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكماً يعدد ١١: (التحذيرية/التحذير/٢٠٠٩) في



٢٠٠٩/١٠/١٢ يلتمس بنقض القرار المميز . أحيثت الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري لاتخاذ قرار النقض حيث حددت موعد للمرافعة تليها به الطرفان إلا أنها لم يحضرها فقررت المحكمة بعد اضطرارة ٢٠٠٩/٦/٢٣ وناريخ ٢٠١٠/٦/٣ إبطال عريضة الدعوى لكونها سبق وان تركت للمراجعة . طعن وكيل المدعى (المميز) بقرار محكمة القضاء الإداري بإبطال عريضة الدعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاشارة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٦/٨ طلب نقضه للأسباب المبينة فيها .

القرار:

لدى التشكيف والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزى مقدم ضمن المدة القانونية فقر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون . ذلك إن محكمة القضاء الإداري قد قررت إبطال عريضة الدعوى سبق تركها للمراجعة وذلك بموجب المحضر المؤرخ في ٢٠٠٩/٦/٣ وقبل نهاية الدوام الرسمي لأن وكيل المدعى كان قد حضر في اليوم المذكور ووقع على محضر الإبطال بعد صدوره في الساعة ١٠:٤٥ بعد الظهر وأيدت رئيسة المحكمة ذلك وذكر وكيل المدعى (المميز) في العريضة التمييزية انه حضر الساعة (١٠:٣٠) بعد الظهر قادماً من محافظة ديالى وصاحب رئاسة المحكمة لي ياب المحكمة وسائلها عن الدعوى فطلب منه مراجعة قلم المحكمة فوجدها مبطلة وبما ان الدوام الرسمي في وزارة العدل التي تتبعها المحكمة يتبعها في الساعة ٢ - بعد الظهر لذلك كان على المحكمة ان لا يبطل الدعوى إلا بانتهاء الدوام الرسمي لما أوقف المضاف على محضر جلسه ٢٠٠٩/٦/٢٢ فلن هذا الوقت أخفى المحضر بعده ويفهم بذلك عن الخبر والخط الذي كتب به المحضر

كوهارو عبادان
داد خانى بالاى نېنەتىپەدارى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠١٠/٣/١٧
الحادية عشر

ولم يلاحظ ترقيع وكيل المدعى عليه كما ان المحكمة استوفت رسماً مشاره هذة
الآف دينار لي وقت ان الرسم الواجب استيفائه على الطعن بقرار الإبطال هو
(٦٠٠) ملتقى دينار وحيث ان كل ذلك قد اقبل بالقرار المطعون فيه قرار نفسه
وإعادة الاستئناف الى محكمتها لاتخاذ ما تقدم على ان يبقى رسم التعييز تبعاً
لتنتيجه وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٣/١٧ .

الرئيس
مدحت المحمرى

العضو
فروق محمد السادس

العضو
جعفر ناصر حسون

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم محمد بابان

العضو
محمد صالح التقطندي

العضو
ميطائيل شمعون فتن كوركيس

العضو
حسين أبو القعن

دكتور عاصي